

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

تمهيد:

أعتمد التحليل المالي السيولي في تقييمه لأداء المؤسسة وترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية ورؤوس الأموال العاملة، ولكن بالرغم من هذا تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تُعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالي خلال الدورة، بحيث أُنقَد من جانب أنه لا يحدد العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة. وهنا ظهرت الحاجة إلى نوع آخر من التحليل يحدد العلاقة بين هذين الأخيرين فظهر التحليل المالي من المنظور الوظيفي. من خلال هذا الفصل سوف نقوم بدراسة وتحليل التوازن المالي من المنظور الوظيفي، وذلك باستخدام مؤشرات المتمثلة في: رأس المال العامل الإجمالي الذي يدرس التوازن على المدى البعيد و الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة التي تدرس التوازن على المدى القصير، بحيث تعتبر هذه الأخيرة بالإضافة الذي قدمها التحليل المالي الوظيفي.

1- مفهوم التحليل المالي من المنظور الوظيفي:

يحاول هذا التحليل تجاوز القصور الذي ظهر في تحليل سيولة-استحقاق، وذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الأصول والخصوم يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة الذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في: وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل.

- بالنسبة للوظيفة الأولى "وظيفة الاستغلال" تعتبر الركيزة الأساسية في هذا التحليل، وتكتسي أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لأنها سوف تحدد طبيعة المؤسسة، كما ستبين أهم العناصر التي تدخل في الاستغلال العادي للمؤسسة وما هي العناصر التي تحدث استثنائيا خلال الدورة. وتتجزأ وظيفة الاستغلال إلى ثلاث وظائف أساسية: تمويل، إنتاج، توزيع.

✓ وظيفة التمويل: تتعلق هذه الوظيفة بمختلف المهام المتعلقة بشراء البضائع والمواد الأولية التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها أي مهمتها تزويد المؤسسة بالمدخلات الضرورية لنشاطها،

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

✓ وظيفة الإنتاج: تشمل جميع المهام المتعلقة بعملية إنتاج المنتجات التامة، أي تكون فقط في المؤسسة الصناعية بدءا باستعمال المادة الأولية وإدخالها للورشة للتصنيع وانتهاء بصنع المنتج التام الموجه للتخزين ومن تم البيع،

✓ وظيفة التوزيع: تشمل جميع المهام المتعلقة ببيع البضائع أو المنتجات التامة، وهي أهم مرحلة على الإطلاق في وظيفة الاستغلال بحيث يتوقف نجاح المراحل السابقة على نجاح هذه المرحلة وتتمثل في عمليات البيع والتوزيع والتسليم ومختلف الأنشطة التسويقية الأخرى كالإشهار الترويج... يمكن تجسيد وظيفة الاستغلال بحسب العناصر التي تنشأ عنها في جانب الأصول المتداولة.

- بالنسبة للوظيفة الثانية **"وظيفة الاستثمار"**: يتمثل دورها الأساسي في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة نشاطها. وبالتالي تتجسد هذه الوظيفة في جانب الأصول الجارية.

- بالنسبة للوظيفة الثالثة **"وظيفة التمويل"**: مهمتها تغطية الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة، بمعنى من أين ستأتي المؤسسة بالأموال لتمويل نشاطي الاستغلال والاستثمار. وعلى العموم في المؤسسة نوعين من مصادر التمويل:

✓ مصادر داخلية تتمثل في التمويل الذاتي: الأرباح المحققة في دورات سابقة.

✓ مصادر خارجية: إذا كان التمويل الذاتي لا يلبى احتياجاتها المالية وتتمثل في الاقتراض من البنوك حيث تحصل على قروض قصيرة أو طويلة الأجل مقابل دفع فوائد الاقتراض.

تتجسد وظيفة التمويل في الميزانية في جانب الخصوم.

ويمكن تجسيد ما سبق في الشكل التالي:

2- تكوين الميزانية الوظيفية: إن تجزئة النشاط الأساسي إلى وظائف أساسية سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل المالي، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية.

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات هي:

أ/ مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتشكل الموارد الدائمة من مصادر التمويل متوسطة وطويلة الأجل: رأس المال + ديون طويلة الأجل + الاهتلاكات + المؤنات + النتائج المتراكمة + الاحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة فتتألف من الاستثمارات بكل أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

ب/ مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة أساسا في جميع الأصول الجارية الخاصة بالاستغلال ماعدا القيم الجاهزة، وأما الموارد فتتمثل في مجموع الديون قصيرة الأجل الخاصة بالاستغلال ماعدا السلفات المصرفية.

ج/ مستوى استخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال: وتتمثل في كل الاحتياجات والموارد القصيرة الأجل التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.

د/ مستوى الخزينة: وتتمثل في استخدامات الخزينة المتمثلة في النقدية المتاحة وموارد الخزينة المتمثلة في السلفات المصرفية.

ويوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية.

الموارد	الإستخدامات
<u>الموارد الدائمة:</u> رأس المال، الاحتياطات، النتائج المتراكمة، الاهتلاكات، المؤنات، ديون طويلة الأجل	<u>الإستخدامات الدائمة:</u> (بقيم إجمالية) ✓ الاستثمارات المادية والمالية والمعنوية، ✓ الأصول ذات الطبيعة المستقرة
<u>موارد الاستغلال:</u> خصوم جارية للاستغلال ✓ الموردون وملحقاته، ✓ كل ديون الاستغلال.	<u>استخدامات الاستغلال:</u> أصول متداولة للاستغلال (بقيم إجمالية) ✓ المخزونات الإجمالية، ✓ حقوق العملاء وملحقاتها.
<u>موارد خارج الاستغلال:</u> موارد أخرى: دائنون آخرون	<u>استخدامات خارج الاستغلال:</u> حقوق أخرى: مدينون آخرون
<u>خزينة الخصوم:</u> السلفات المصرفية.	<u>خزينة الأصول:</u> النقدية المتاحة: بنك وصندوق

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

3- مؤشرات التحليل المالي الوظيفي:

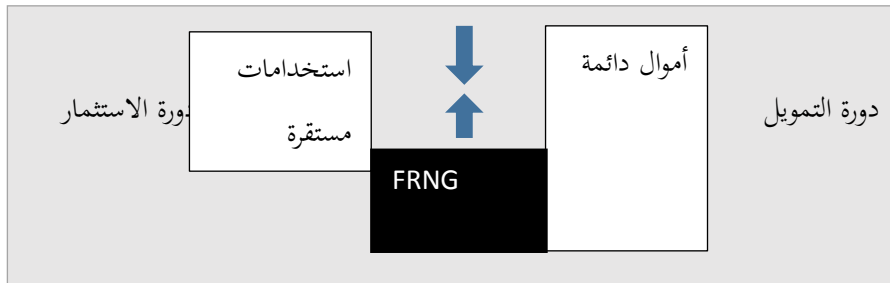
نميز في التحليل المالي من المنظور الوظيفي ثلاثة مؤشرات رئيسية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي، الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والخزينة، وفيما يلي عرض هذه المؤشرات.

3-1: رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

يتمثل في فائض الموارد الدائمة الناتج عن تمويل الاستخدامات المستقرة، وهو نفس صافي رأس المال العامل في التحليل المالي السيولي الفرق بينهما يكمن في أنه في التحليل المالي يُحسب بالقيمة الإجمالية على عكس التحليل المالي السيولي الذي يُحسب فيه بالقيمة المحاسبية الصافية. يقتضي شرط التوازن أن يكون FRNG أكبر من الصفر، موجبا أي يجب على المؤسسة أن تحقق فائض من الأموال الدائمة يعتبر كهامش أمان لمواجهة الاحتياج الممكن حصوله في تمويل الأصول الجارية.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي FRNG} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة}$$

بياننا يمكن تجسيد رأس المال العامل الإجمالي FRNG في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الأستاذ

3-2: الاحتياج في رأس المال العامل BFRg

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية كامل احتياجاتها الدورية (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) بالموارد الدورية المتوفرة لديها (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية)،

وفي هذه الحالة تلجأ لتغطية هذا العجز بواسطة موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة تتمثل في فائض الموارد الدائمة FRNg⁽¹⁾.

ومن هذا التعريف نستنتج القانون العام لـ BFR:

الاحتياج لرأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

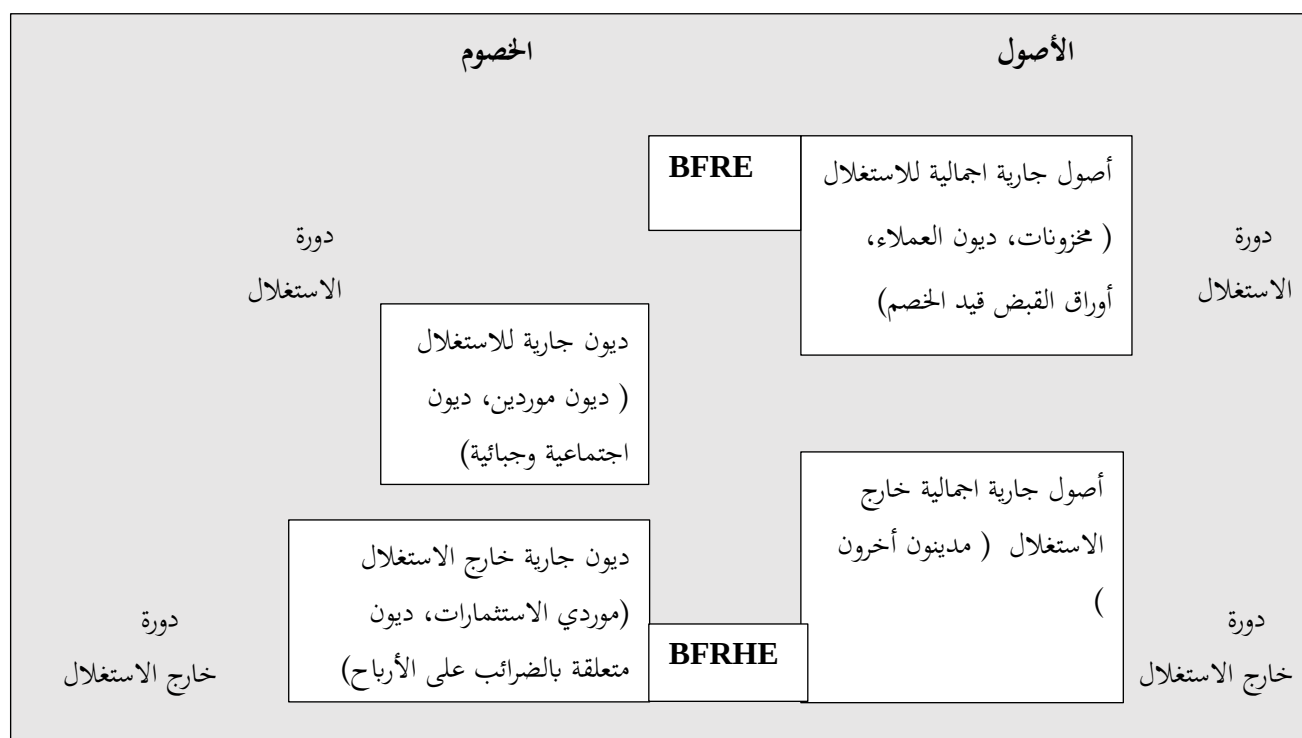
إن الاحتياجات الدورية للمؤسسة تنقسم إلى قسمين: احتياجات خاصة بالاستغلال وأخرى خارج الاستغلال، هذا ما ينشأ نوعين من الاحتياج لرأس المال العامل

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFR_e = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{he} = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

الاحتياج لرأس المال العامل الإجمالي BFR_g = BFR_e + BFR_{he}

الاحتياج في رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الأستاذ

(¹): إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي : التسيير المالي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 2006 ، ص 84.

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

BFRg هو مقدار جبري يمكن أن يأخذ ثلاث حالات

BFRg موجب <0: يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها المتداولة عن طريق مواردها القصيرة وبالتالي يوجد جزء من الأصول المتداولة غير ممول بموارد قصيرة يجب أن يمول بفائض الموارد الدائمة FRNg.

BFRg معدوم = 0: لا يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة حيث أن مقدار الموارد المتداولة تساوي تماماً الاستخدامات المتداولة.

BFRg سالب >0: لا يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة وهي حالة إيجابية بالنسبة للمؤسسة حيث أنها استطاعت أن تغطي كامل احتياجاتها الدورية بمواردها القصيرة وحقت فائض من ذلك يعتبر كمورد إضافية لها (الاحتياج تحول إلى مورد).

3-3: الخزينة TR

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، واحتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية مقابل الوفاء بالديون المستحقة⁽¹⁾.

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما تستخدم المؤسسة رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNg لتمويل العجز في تمويل الاستخدامات الدورية المعبر عنه BFRg، وعليه إذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

وتحسب الخزينة من خلال العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل
الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

(1): مبارك لسوس : مرجع سابق ، ص35.

كذلك الخزينة مقدار جبري يكون أن نصادف فيها ثلاث حالات:

TR موجبة > 0: هي حالة الفائض في الخزينة أي أن فائض الموارد الدائمة FRNg أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل BFRg ، يعني هناك أموال مجمدة وغير مستعملة، ففي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الدائمة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة هذه الوضعية من خلال: إما التخفيض من فائض الموارد الدائمة ليصل إلى الحالة المثلى (عن طريق تسديد جزء من الديون الطويلة، توزيع الأرباح وعدم احتجازها أو الزيادة في الأصول الغير جارية)، أو بتسيير الاحتياج في رأس المال العامل (عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن أو بتسديد جزء من الديون القصيرة مثلاً).

TR معدومة = 0: في هذه الحالة يكون حجم فائض الموارد الدائمة FRNg مساويا لحجم الاحتياج في رأس المال العامل BFRg وهي ما تعرف بالخزينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

TR سالبة < 0: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNg غير قادر على تغطية الاحتياج في رأس المال العامل BFRg، المؤسسة هنا في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهو ما يطرح إشكال حاد في بعض الحالات ويهدد وجود المؤسسة في حالة ما لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحله، وللخروج من هذه الحالة يجب على المؤسسة إما زيادة فائض الموارد الدائمة أو العمل على تخفيض الاحتياج في رأس المال العامل أو تسييره.

- زيادة فائض الموارد الدائمة FRNg يكون بإحدى الحالات التالية:

- ✓ اصدار أسهم جديدة أو الرفع في رأس المال،
- ✓ عدم توزيع الأرباح وإعادة استثمارها،
- ✓ اللجوء إلى الاقتراض المتوسط وطويل الأجل،
- ✓ أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على الطاقة الإنتاجية.

- التخفيض في الاحتياج في رأس المال العامل BFRg أو تسييره من خلال:

- ✓ تخفيض في قيمة المخزونات أي زيادة سرعة دورانها لتحويلها إلى سيولة،
- ✓ تخفيض قيمة الحقوق، بحيث يجب على المؤسسة أن تطالب بحقوقها لدى الغير واسترجاعها في أقرب وقت،

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

✓ أو الرفع من ديون الموردين، بحيث يجب السعي للحصول على موارد أكبر لفترة أطول. حتى يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب:

4- طريقة الخبراء (الأيام) كأداة لتسيير عناصر دورة الاستغلال:

تمكن هذه الطريقة من معرفة الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFre وكيفية تسييره خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من عجز في الخزينة وذلك من خلال التحكم في أزمدة تصريف الموارد والاحتياجات مقارنة بمعاملات موازنتها:

- **أزمدة التصريف:** وتعتبر عن أزمدة تحول استخدامات الاستغلال (الاحتياجات) إلى سيولة وأزمدة استحقاق الموارد أي دفعها.

- **معاملات الموازنة:** وتعتبر عن حصة كل عنصر من عناصر الاستغلال سواء كان موردا أو احتياجا بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم CAHT

5-1: إعداد جدول هيكل رأس المال العامل: يظهر كما يلي:

العنصر	زمن التصريف (1)	معامل الموازنة (2)	احتياج (2*1)	مورد (2*1)
الزبائن	[(أوراق القبض+عملاء)/ رقم الأعمال متضمن الرسم]*360	رقم الأعمال متضمن الرسم / رقم الأعمال خارج الرسم	***	
المورد	[(مورد + أوراق الدفع)/ المشتريات متضمنة الرسم]*360	المشتريات متضمنة الرسم / CAHT	***	
مواد أولية	[متوسط مخزون المواد الأولية/ قيمة المواد المحتواة في الإنتاج]*360	قيمة المواد المحتواة في الإنتاج / CAHT	***	
منتجات تامة	[متوسط مخزون المنتجات التامة/ تكلفة الإنتاج المباع]*360	تكلفة الإنتاج المباع / CAHT	***	
بضائع	[متوسط مخزون البضاعة/ تكلفة شراء البضاعة المباع]*360	تكلفة شراء البضاعة المباع / CAHT		
رسم مسبق	آجال قانونية 30 يوما	(المشتريات * TVA) / CAHT		
رسم مستحق	آجال قانونية 20 يوما	TVA - معامل موازنة الرسم المسبق		
المجموع بالأيام				
		مجموع	مجموع	مجموع
			الاحتياج	الموارد

بحيث:

- ✓ متوسط المخزن " مواد، منتجات تامة، بضاعة" = (مخزون أول مدة + مخزون نهاية المدة)/2،
- ✓ قيمة المواد المحتواة في الإنتاج = مخزون أول مدة + مشتريات الفترة من المواد - مخزون نهاية المدة،
- ✓ تكلفة الإنتاج المباع: مخزون أول مدة منتجات + إنتاج الفترة - مخزون نهاية المدة،
- ✓ تكلفة شراء البضاعة المباعة = مخزون أول مدة بضاعة + مشتريات الفترة - مخزون نهاية المدة.

5-2 حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_e

BFR_e بالأيام = مجموع الاحتياجات بالأيام - مجموع الموارد بالأيام

BFR_e بالقيمة = BFR_e بالأيام * رقم الأعمال اليومي خارج الرسم

يمكن أن نصادف حالتين:

- مجموع الاحتياجات > مجموع الموارد: لا يوجد احتياج في التمويل بل المؤسسة لديها موارد إضافية،
- مجموع الاحتياجات < مجموع الموارد: يوجد احتياج في التمويل يجب أن يغطى بفائض الأموال الدائمة FRNg، وفي حالة عدم كفاية هذا الأخير يجب القيام بما يسمى بتسيير الاحتياج أو تسيير عناصر دورة الاستغلال ويكون ذلك كما يلي:

- ✓ تسريع مدة دوران المخزون،
 - ✓ تسريع مدة تحصيل العملاء عن طريق مراسلة الزبائن كتابيا أو بالهاتف،
 - ✓ تأخير مدة تسديد الموردين عن طريق التفاوض لطلب آجال إضافية.
- كما يمكن للمسير المالي أيضا في هذه الحالة الرفع من قيمة صافي رأس المال العامل وذلك من خلال زيادة الأموال الدائمة عن طريق طلب القروض الطويلة الأجل ورفع رأس مال المؤسسة وأموالها الخاصة بالإضافة إلى التخلي عن الاستثمارات غير المنتجة كما سبق وأن أشرنا إليه.

5- انتقادات التحليل المالي من المنظور الوظيفي

من أهم الانتقادات والتساؤلات التي أثرت حول التحليل المالي الوظيفي نجد:

- يُعطي هذا التحليل شأنه شأن التحليل المالي السيولي تصور ساكن لهيكل المؤسسة، ولا يعطي رؤية ديناميكية حول الوضعية المالية للمؤسسة،

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

- يعتمد هذا التحليل على الميزانية الوظيفية وأهم ما يعاب عليها أنها تدمج المؤونات والتي تعتبر من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة والتي تعتبر طويلة الأجل،
- يركز التحليل الوظيفي في تحليله للوضع المالي على السلفات المصرفية مورد غير مستقر ويلجأ إليه في الحالات النادرة فقط إلا أن الحالات الميدانية أثبتت أن اللجوء إلى هذا النوع من الموارد يعتبر ضرورة لتحقيق الاستقرار والاستمرار في التعاملات المالية اليومية.
- تعتبر وضعية الخزينة غامضة حسب هذا التحليل ولا يُعرف كيفية تشكيلها ولا النشاطات المسؤولة عن حالة العجز أو الفائض.
- في قطاع الخدمات ونظرا لغياب المخزون يفقد الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال دلالاته المالية في تحليل الوضع المالي للمؤسسة، مما يستدعي البحث عن مؤشر آخر يُلبي جميع أنواع الأنشطة.

6. تمرين تطبيقي 01:

قدمت لك فيما يلي ميزانية شركة ESTEP النشطة في قطاع انتاج المعدات المهنية لسنة 2023:

جانب الأصول

البيان	2023
- الأصول الثابتة (غير الجارية):	
- فارق الشراء	43 732.93
- تثبيات غير مادية	420 046 536.78
- تثبيات جاري إنجازها	1 982
- تثبيات مالية:	
- المساهمات الاخرى و الحسابات الدائنة الماحقة	146 195.92
- قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	6 223 770.29
- ضرائب مؤجلة على الأصل	13 856 142.23
مجموع الأصول غير الجارية	440 318 360.15
<u>أصول جارية :</u>	
- مخزونات جاري إنتاجها	136 939 880.13
- زبائن	286 879 439.66
- مدينون آخرون	41 196 279.48
- الضرائب	167 914 795.40
- الأصول الجارية الأخرى	
- الموجودات و ما يماثلها:	
- الخزينة	7 879 061.06
مجموع الأصول الجارية	640 809 455.73
المجموع العام للأصول	1 081 127 815.88

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

جانب الخصوم

2023	الخصوم
	الأموال الخاصة:
382 690 000	- رأس المال الصادر
	- رأس المال غير مطلوب
1 183 489.36	- العلاوات
2 973.32	- فارق إعادة التقييم
	- فارق المعادلة
1 574 174.89	- النتيجة الصافية
-100 652 791.07	- رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
284 797 846.50	مجموع الأموال الخاصة
	خصوم غير جارية:
139 304 823.66	- القروض والديون المالية
6 056 600.49	- الضرائب (المؤجلة والمرصودة لها)
	- الديون الأخرى غير الجارية
	- المؤونات و المنتجات المدرجة في
12 040 242.29	الحسابات سلفا
157 401 666.44	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية:
164 525 512.72	- الموردون والحسابات الملحقة
41 149 448.80	- الضرائب
158 167 237.07	- دائنون آخرون
275 086 104.35	- خزينة الخصوم
638 928 302.94	مجموع الخصوم الجارية
1 081 127 815.88	المجموع العام للخصوم

معلومات إضافية:

- قدرت الإهتلاكات الخاصة بالأصول غير الجارية لسنة 2018 ب: 171 548 475.70،

- قدرت مؤونة تدني قيمة المخزونات خلال سنة 2018 ب: 5 722 178.05، في حين قدرت مؤونة تدني

قيمة العملاء خلال نفس الفترة ب 8 999 811.23.

المطلوب: تحليل الوضعية المالية للشركة من المنظور الوظيفي، وتقديم تقرير مختصر حول الوضعية المالية.

الحل:

1/ إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة:

نشير أن الحسابات تدمج في الميزانية الوظيفية على أساس القيمة الإجمالية على عكس الميزانية المالية التي ترتب عناصرها حسب القيمة المحاسبية الصافية،

بحيث:

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية} = \text{القيمة الإجمالية} - \text{الاهتلاكات والمؤنات}$$

وبالتالي سيتم إضافة الإهتلاكات إلى الأصول غير الجارية، والمؤنات إلى الأصول جارية، على أن يتم إضافة الاهتلاكات والمؤنات إلى الجانب الآخر "الموارد الدائمة".

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
629 469 977.92	الموارد الدائمة	611 866 835.65	الاستخدامات المستقرة
205 674 961.52	موارد الاستغلال	607 456 104.47	استخدامات الاستغلال
158 167 237.07	موارد خارج الإستغلال	41 196 279.48	استخدامات خارج الإستغلال
275 086 104.35	خزينة الخصوم	7 879 061.06	خزينة الأصول
1 268 398 280.86	المجموع:	1 268 398 280.86	المجموع:

2/ حساب مؤشرات التحليل المالي من المنظور الوظيفي

النتيجة	القانون	المؤشر
17 603 142.27	أموال دائمة - استخدامات مستقرة	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNg
401 781 142.95	استخدامات الاستغلال - موارد الإستغلال	الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRg
-116 970 957.59	استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الإستغلال	الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhe
284 810 185.36	استخدامات دورية - موارد دورية	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg
-267 207 043.09	FRNg - BFRg أو خزينة الأصول - خزينة الخصوم	الخزينة Tr

التعليق:

من خلال مختلف مؤشرات التحليل المالي الوظيفي المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن المؤسسة على المدى البعيد متوازنة ماليا، حيث أنها استطاعت تمويل جميع استخداماتها المستقرة بمواردها الدائمة وحققت فائضا قيمته 17 603 142.27 تستعمله في حالة وجود احتياج في تمويل الاستخدامات الدورية.

III. التحليل المالي الساكن من المنظور الوظيفي

على المدى القصير، يوجد احتياج في تمويل الأصول المتداولة قيمته 284 810 185.36 نتيجة عدم قدرة الموارد الدورية على تغطية الاستخدامات الدورية خلال الفترة. وبالرغم من توفر المؤسسة على هامش سيولي إضافي على المدى البعيد، إلا أنها لم تستطع تغطية الاحتياج الموجود في دورة الاستغلال، مما انعكس سلباً على خزينة المؤسسة وسجلت عجزاً بقيمة 267 207 043.99. للخروج من هذه الحالة وللوصول إلى الوضعية المثلى للخبزينة "الخبزينة الصفرية" يجب على المؤسسة إجراء تعديل في مسار الوضعية المالية من خلال العلاقة الأساسية للخبزينة:

$$Tr = FRNg - BFRg$$

من خلال زيادة في فائض الموارد الدائمة $FRNg$ ، أو التخفيض في الاحتياج في رأس المال العامل $BFRg$ - زيادة فائض الموارد الدائمة من خلال زيادة حجم الموارد الدائمة أو تخفيض حجم الأصول الغير جارية ويكون وفقاً للحالات التالية:

- ✓ الرفع من رأس المال بإصدار أسهم جديدة،
- ✓ عدم توزيع الأرباح وإعادة استثمارها،
- ✓ اللجوء إلى الاقتراض على المدى المتوسط والطويل،
- ✓ أو بالتنازل عن الاستثمارات غير المنتجة.

- تخفيض الاحتياج في رأس المال العامل من خلال التخفيض في الاستخدامات الدورية أو زيادة الموارد الدورية، ويكون وفق الحالات التالية:

- ✓ التسريع في سرعة دوران المخزون،
- ✓ تحصيل ديون العملاء،
- ✓ الزيادة في الموارد الدورية بطلب موارد أكبر لمدة أطول.